لرقته كما قال الفضلي ومنشأ الخلاف المراد بالغسل هل هو الإزالة أو ما يعمها وبه فهم آخرون
رقيق وكذا يجوز إزالة النجاسة في الجملة بالشمس كما إذا أصاب الخمر بدنه فلحسه ثلث مرات تطهر بدنه بريقه كما يطهر فمه بريقه خلافا لمحمد على ما مر وأما إذا أصابت النجاسة الثوب فأما أن تكون مرئية أو غير مرئية فإن كانت مرئية فطهارتها زوال عينها إلا ما يشق بأن يحتاج في زوال أثر الماء كالصابون ونحوه فإن بقاء ذلك الأثر لا يضر وإذا زالت العين وغلبة ظن طهارة ولا يحتاج إلى غسل بعده هو الأصح وقيل يغسل بعده ثلثا وقيل مرتين وإن لم تكن النجاسة مرئية يغسلها حتى يغلب على ظن الغاسل أنه قد طهر وهذا إذا لم يكن لها ريح فإن كان يجب الغسل إلى زواله إلا ما يشق كما مر وهكذا الطعم وقيل إذا غسل الثوب من غير المرئية مرة وعصر بالمبالغة يطهر كما هو قول الثاني وقيل إنه لا يطهر ما لم يغسل ثلث مرات ويعصر في كل مرة والفتوى على الأول إنه يعتبر غلبة الظن لكن

لكن جعلوا الثلث قائمة مقام غلبة الظن قطعا للوسوسة فلهذا ذكروا الثلث في أكثر الكتب وشرط العصر في كل مرة هو ظاهر الرواية وعن محمد أنه يكتفي بالعصر في المرة الأخيرة وعن أبي يوسف أن العصر ليس بشرط والصحيح ظاهر الرواية ويتخرج على هذا الاختلاف ما إذا اشترط غلبة الظن من غير عصر أو التثليث مع العصر في كل مرة مسائل ذكرت في المحيط والجامع الصغير للقدوري شتى منها ما روي عن أبي يوسف أن الجنب إذا انتزح في الحال وصب الماء على جسده من حيث أي من جهة الظهر والبطن حتى خرج من الجنابة ثم صب الماء على الإزار يحكم بطهارة الإزار وإن لم أي ولو لم يعصره وقال أبو يوسف في موضع آخر في رواية أخرى إن صب الماء على الإزار وأمر الماء الماء بكفيه فوق الإزار فهو أحسن وإن لم يفعل أجزأه لضرورة ستر العورة ولذا قال في المنتقى شرط العصر على قول أبي يوسف أيضا وقد تقدم أنه ظاهر المذهب عن الكل وفي المنتقى أيضا ولو أصاب البول ثوبه فغسله مرة واحدة في نهر جار وعصره يطهر وهذا

Copyright Imam Muhammad Ibn Saud University